

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣

في شأن انشاء الهيئة العامة لشئون القصر

ويختار المجلس ممن بين أعضائه نائباً للرئيس يتولى رئاسة الجلسات عند غياب الرئيس .

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو نائبه أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه .

ويجب دعوة المجلس للاجتماع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل للنظر في جدول أعماله ، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويكون للمجلس أمين سر يتولى تدوين محاضر جلساته .

مادة ٥

تحدد مكافأة نائب رئيس مجلس الإدارة وأعضائه بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير العدل .

ويجوز لوزير العدل اعتبار العضو مستقيلاً إذا تغيب عن حضور جلساته ثلاث مرات متتالية دون عذر مقبول .

مادة ٦

يتولى مجلس الإدارة رسم السياسة العامة للهيئة والإشراف على تنفيذها وإصدار القرارات اللازمة لذلك ، وله على الأخص :

- ١ - الموافقة على التقرير السنوي العام وقرار الميزانية والحساب الختامي للمشمولين برعاية الهيئة .
- ٢ - اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بمعمل الهيئة وعلاقتها بالغير .
- ٣ - اقرار اللوائح الإدارية والمالية والتنظيمية للهيئة .

٤ - المحافظة على اموال من تتولى رعاية شئونهم الموجودة خارج البلاد وبيان كيفية ادارتها وخبذ من يلزم لذلك .

بعد الاطلاع على المواد ٩ و ١٠ و ١٠٩ من الدستور ، وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ في شأن ادارة شئون القصر ، وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني ،

وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١

تنشأ هيئة عامة لشئون القصر تكون لها شخصية اعتبارية وميزانية ملحقة ، ويشرف عليها وزير العدل وتسمى الهيئة العامة لشئون القصر .

ويكون لهذه الهيئة جميع الاختصاصات المخولة للوصى أو القيم أو المشرف وعليها الواجبات المقررة عليهم حسب الاحوال طبقاً لاحكام هذا القانون والقانون المدني ما لم تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فان لم يوجد فيهما نص طبقت أحكام الشريعة الإسلامية .

مادة ٢

تتولى هذه الهيئة :

- أ - الوصاية على القصر من الكويتيين الذين لا ولى ولا وصى لهم وعلى الحمل المستكن الذى لا وصى له .
- ب - القوامة على ناقصى الاهلية وفاقديةها والمفقودين والغائبين من الكويتيين الذين لم تعين المحكمة قيماً لإدارة أموالهم .
- ج - الاشراف على تصرفات الاوصياء والقائمة الاخرين اذا عهدت اليها المحكمة بذلك .
- د - ادارة أموال الاثلاث التى يوصى بها على يدها او الى تعين عليها .

مادة ٣

يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل على النحو التالى :

- ١ - وزير العدل رئيساً
- ٢ - المدير العام للهيئة
- ٣ - سبعة اعضاء من الكويتيين من ذوى الخبرة والكفاءة يكون تعيينهم بمرسوم بناء على اقتراح من وزير العدل لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

المحامي مسفر عايض

mesferlaw.com



التي (م) السابقة هي التي يجب على الوصي - غير الهيئة العامة لشؤون القصر - الحصول على إذن من المحكمة قبل اجرائها .

## مادة ٨

يكون للهيئة مدير عام ونائب مدير عام أو أكثر يصدر بتعيينهم مرسوم بناء على عرض وزير العدل ، ويحدد وزير العدل اختصاصات نواب المدير ، ويمثل المدير العام الهيئة ومن ترعى أموالهم اقام الغير ولدى القضاء . ويندب الوزير في حالة غياب المدير العام أحد نوابه ليحل محله في ممارسة اختصاصاته .

## مادة ٩

مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، يتولى المدير العام ادارة الهيئة وتنفيذ قرارات مجلس الادارة ووضع السياسة التي يعتمدها المجلس موضع التنفيذ وله على الاخص :

١ - اقتراح وعرض مشروع الميزانية والحساب الختامي للمشمولين برعاية الهيئة على مجلس الادارة .

٢ - اقرار الميزانية والحساب الختامي للمشمولين برعاية الهيئة على مجلس الادارة . وله أن يفوض ببعض اختصاصاته أحد نوابه .

## مادة ١٠

تحل الهيئة العامة لشؤون القصر محل ادارة شؤون القصر التابعة لوزارة العدل وينقل اليها موظفوها ، وتؤول للهيئة ما لهذه الادارة من حقوق وتلتزم بما عليها من التزامات .

## مادة ١١

يكون استثمار أموال القصر وناقصي الاهلية أو فاقديةا وكذلك أموال الاثلاث وغيرها من الاموال التي تديرها الهيئة وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية . ويجوز للهيئة بعد اذن مجلس ادارتها ان تقوم باستثمار حصة من الاموال باسمها وذلك بنسبة تسمح بتسليم من تزول صفتها عنهم جميع رؤوس اموالهم ، وعلى أن توزع ارباح هذه المشروعات على المشمولين برعايتها بنسبة ارسدتهم الثابتة بسجلاتها .

## مادة ١٢

يكون للهيئة مراقب حسابات أو أكثر يتم تعيينه وتحديد مكافآته سنويا بقرار من مجلس الادارة

ويجوز للمجلس ان يشكل من بين اعضائه لجنة أو اكثر للبت في بعض الامور ويحدد المسائل التي تعرض على كل لجنة ونطاق اختصاصها واجراءات اجتماعاتها واصدار قراراتها .

## مادة ٧

مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٣٧/٢ من القانون المدني وسريانه على الوصي ايا كان ، لا يجوز للهيئة مباشرة التصرفات الاتية الا بأذن مجلس الادارة :

أ - التصرف في العقار متى كان التصرف ناقلا للملك او مرتبا لحق عيني اصلي أو تبعي أو تغييره أو نقله .

ب - التصرف في المنقولات او الحقوق الشخصية او الاوراق المالية فيما عدا ما يدخل في أعمال الادارة العادية .

ج - قبول التبرعات المقترنة بشرط أو رفضها .  
د - استثمار الاموال وتصفيتها .

هـ - القيام بالاعمال التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو تصفيتها .

و - اجارة العقارات لمدة اكثر من ثلاث سنوات أو لمدة تمتد الى ما بعد بلوغ المالك سن الثامنة عشرة من سنة .

ز - تنفيذ التصرفات التي ابرمها المورث بنفسه التثبت من أن المورث ملتزم بها .

ح - الرفاء الاختياري بالالتزامات التي يثبت انها على التركة أو على المشمولين برعايتها .

ط - تقرير النفقة اللازمة لمن تتولى رعاية شؤونهم ولن عليهم نفقتهم .

ي - تقرير ما يصرف في اعداد السكن أو فسي تزويج من تتولى رعاية شؤونهم .

ك - التنازل عن الحقوق أو التأمينات أو اضعافها .  
ل - الصلح والتحكيم .

م - قسمة أموال القاصر بالتراضي .

وفيما عدا التصرفات المنصوص عليها في البنود ( ج ، و ، ك ) يجوز للمجلس أن يفوض المدير العام للهيئة او احد موظفيها الاخرين او لجنة من اللجان التي يشكلها في بعض هذه الاختصاصات بقيود معينة أو بغير قيود .

وفي تطبيق احكام المادة ١٣٧/٢ من القانون المدني تعتبر التصرفات المنصوص عليها في البند من ( أ )



عليه في خطر جاز للهيئة العامة لشؤون القصر ان تطلب الى المحكمة المختصة عزله ، ويجوز - بناء على طلب الهيئة - ان تعين المحكمة حارسا لادارة الاموال .  
ومتى قضت المحكمة بذلك جاز لها تعيين الهيئة لتحل محله .

وعلى من صدر الحكم بعزله تسليم ما تحت يده من اموال الى من حل محله مع تقديم حساب مفصل عن مدة ادارته خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور الحكم فاذا امتنع عن تقديم هذا الحساب رفع الامر الى المحكمة .

## مادة ١٨

يجوز للمحكمة ان تعين وصيا للمصومة اذا ما تعارضت مصلحة ناقصي الاهلية مع مصلحة وليه او وصيه او القيم عليه او مع مصلحة من يتولى الوصاية او القوامة عليه .

## مادة ١٩

مع عدم الاخلال بحكم المادة ( ٨٢١ ) من القانون المدني تتولى الهيئة العامة لشؤون القصر ادارة الاموال غير المشمولين برعايتها او بناء على قرار من المحكمة المختصة ، وتتقاضى في هذه الحالة نسبة ( ٥٪ ) من صافي عائد حصة غير المشمولين برعايتها .

ويسرى على هذا المبلغ حكم المادة ( ٢٢ ) من هذا القانون .

ويجوز لكل من المحكمة المختصة ومجلس ادارة الهيئة ان يعهد بادارة نصيب القاصر الى اقربائه او الشركاء في الملك من غير المشمولين برعاية الهيئة على ان يلتزموا بتقديم حساب سنوي عن ذلك .

## مادة ٢٠

يجوز لمجلس ادارة الهيئة ان ياذن للصغير المميز عند بلوغه الثامنة عشرة من عمره بادارة امواله كلها او بعضها اذا آنس منه القدرة على ذلك ، وله ان يسحب هذا الاذن او يقيده .

ولا يشترط في الاذن او سحبه او تقييده ان يتم باسناد رسمي .

## مادة ٢١

تنتهي وصاية الهيئة ببلوغ القاصر احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة ، الا اذا رأت المحكمة استمرار الوصاية عليه بناء على طلب هذه الهيئة او ذوى الشأن ،

ويختص بمراقبة ميزانية الهيئة وحساباتها عن السنة التي عين فيها ، ويكون المراقب مسئولا عن ذلك امام مجلس الادارة ، ولا يخل ذلك بالمراقبة السابقة واللاحقة لديوان المحاسبة .

## مادة ١٣

على الورثة البالغين والشركاء في الاموال ان يخطرخوا مختار المنطقة خلال اسبوع بوفاة كل شخص توفى عن قصر او حمل مستكن ، وبانفصال هذا الحمل وبوفاة الولي او الوصى المختار او بنياب أيهما ، وعلى مختار المنطقة ان يبلغ ذلك الى الهيئة العامة لشؤون القصر خلال اربعة وعشرين ساعة من وقت ابلاغه او علمه بذلك .

## مادة ١٤

تقوم الهيئة العامة لشؤون القصر بمجرد ورود البلاغات المنصوص عليها في المادة السابقة باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق القصر او الحمل المستكن وحصر اموالهم الثابتة والمنقولة وجميع ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات ، ولها في سبيل ذلك فتح الاماكن المنقولة بحضور واحد او أكثر من الورثة البالغين بعد احصاء الورثة البالغين جميعا . او بحضور أحد اعضاء النيابة العامة، ولها استلام الاموال والمنشآت وادارتها .

## مادة ١٥

لا يجوز لاي من الورثة البالغين او شركاء المتوفى عن قصر او حمل مستكن التصرف في اموال التركة أو المال المشترك اعتبارا من تاريخ الوفاة وحتى حصر الهيئة العامة لشؤون القصر لهذه الاموال ، على ان يتم ذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ابلاغ الهيئة بالوفاة ويقع باطلا كل تصرف يتم من جانبهم في هذه الفترة بغير اذن كتابي من الهيئة .

## مادة ١٦

تسرى أحكام المادة السابقة على شركاء المحجوز عليه او الغائب من تاريخ الحكم بالحجز ، أو بثبوت الغيبة ، وتعيين الهيئة العامة لشؤون القصر قيما على امواله، وتسرى المدة المنصوص عليها في المادة السابقة من تاريخ ابلاغ الهيئة بالقرار الصادر بتعيين القيم .

## مادة ١٧

اذا غاب الولي او الوصى او القيم او حجر عليه او اصبحت اموال القاصر او الحمل المستكن او المحجوز

وكذلك بوفاة القاصر او بعودة الولاية الشرعية للاب  
كما تنتهي قوامة الهيئة بالنسبة الى المعجور عليهم  
يرفع الحجز عنهم .  
وعلى الهيئة تسليم الاموال الى ذوى الشأن فى  
مدة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب محضر موقع عليه من  
المدير العام للهيئة أو من ينيبه لذلك ، فاذا تخلف ذوو  
الشأن عن الاستلام خلال تلك المدة رغم دعوتهم لذلك ،  
رفعت الهيئة الامر الى المحكمة لتعيين حارس لتسلم  
تلك الاموال .

#### مادة ٢٢

لمجلس ادارة الهيئة أن يقرر اقتطاع نسبة لا تتجاوز  
( ٥ ٪ ) من صافى عائد استثمار الاموال التى تديرها  
على ان تخصص لما يعود بالنفع العام على كافة الاغراض  
التى انشئت من أجلها .

#### مادة ٢٣

لا يجوز لاعضاء مجلس ادارة الهيئة العامة لشئون  
القصر ولا للعاملين بها ان يشتروا او يستأجروا مالا  
من اموال الذين تتولى الهيئة الوصاية او القوامة عليهم  
أو الاشراف على الاوصياء او القامة عليهم او اموال  
الاثلاث التى تتولى ادارتها ولا أن يبيعوها او يؤجروا  
لها بهذه الصفة شيئاً من أموالهم او يقايضوها عليه  
سواء كان ذلك بطريق مباشر او غير مباشر ولو كان  
طريق المزاولة مسفر عايض  
ويتم باطلا كل تصرف يتم بالمخالفة للفقرة  
السابقة .  
mesferlaw.com

#### مادة ٢٤

كل مخالفة لاحكام المادتين ١٣ و ١٧ من هذا  
القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسمائة  
دينار .

#### مادة ٢٥

يلغى القانون رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٧٤ فى شأن ادارة  
شئون القصر ، ويستمر العمل باللوائح والقرارات  
التى صدرت فى ظله بما لا يتعارض مع احكام هذا  
القانون ، وذلك حتى تعدل او تلغى طبقا لاحكامه .

#### مادة ٢٦

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به  
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جايسر الاحمد

صدر بقصر السيف فى : ١٣ جمادى الثانية ١٤٠٣ هـ  
الموافق : ٢٨ مارس ١٩٨٣ م